# مرسوم اتحادي رقم (75) لسنة 2023
# بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

**نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

**رسمنا بما هو آت:**

## المادة الأولى

صُــودق على اتفاقية بشــأن المســاعدة القانونية المتبادلة في المســائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريـخ 21 سبتمبر 2022، والمرفق نصوصها.

## المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان**
**رئـيس دولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة**

---

**صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:**
**بتــاريخ: 08/ شوال / 1444هـ**
**الموافق: 28 / أبريل / 2023م**

# اتفاقية
# بشأن
# المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية
# بين
# الإمارات العربية المتحدة
# و
# جمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية (ويشار إليهما فيما يلي بـ "**الطرفين**")،

***استرشادا*** بعلاقات الصداقة بين الطرفين.

**رغبة** في تعزيز التعاون الوثيق بين الطرفين واعترافا بالحاجة إلى تيسير أقصى درجة من المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لتحسين فعالية السلطات المختصة لدى الطرفين في التحقيق والمقاضاة عن الجرائم والإجراءات الناتجة عن ذلك.

وفقا للقوانين النافذة للطرفين المعنيين،

***اتفقا على الآتي:-***

## المادة 1
## الغرض

الغرض من هذه الاتفاقية إقامة تعاون في مجال المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الطرفين وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

## المادة 2
## الالتزام بتقديم مساعدة قانونية فى المسائل الجنائية

على الطرفين، وفقا لهذه الاتفاقية بناء على طلب تقديم كل للآخر أوسع مدى من المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

## المادة 3
## نطاق المساعدة

1. يقدم الطرفان وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، المساعدة القانونية المتبادلة لبعضهما البعض، فيما يتعلق بالتحقيق، المقاضاة والاجراءات المتعلقة بالمسائل الجنائية.

2. تشتمل المساعدة على:-

(أ) أخذ الشهادة أو إفادة الأشخاص.

(ب) تقديم أصول أو نسخ مصدقة عن مستندات ذات صلة، محاضر ومواد أدلة، بما في ذلك مستندات مالية وسجلات، محاضر جنائية لشخص.
(ج) تحديد مكان وهوية أشخاص أو مواد.
(د) تبليغ المستندات.
(ه) دعوة شخص لأداء الشهادة أو المساعدة فى التحقيق.
(و) نقل اشخاص موقوفين لأداء الشهادة أو المساعدة فى التحقيق
(ز) تنفيذ طلبات التفتيش والضبط.
(ح) إجراءات تحديد مكان، تقييد ومصادرة عائدات الجريمة.
(ط) تنفيذ العقوبات المالية، اوامر الرد والتعويض.
(ي) أي نوع آخر من التعاون بقدر مالا يتعارض ذلك مع القوانين الوطنية لدى الطرف المطلوب اليه ضمن مجال هذه الاتفاقية.

3. الغرض من هذه الاتفاقية فقط المساعدة القانونية المتبادلة بين الطرفين ولا تعطى هذه الاحكام أي حق لشخص خاص في الحصول على أدلة.
4. تطبق هذه الاتفاقية على طلبات قدمت وفقا لها سواء ما إذا كانت الجريمة محل ذلك قد ارتكبت قبل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

## المادة 4
## تبادل المعلومات

يجوز للطرفين تبادل المعلومات المتعلقة بالقوانين النافذة والممارسة القضائية في بلديهما المعنيين المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

## المادة 5
## عدم التطبيق

1. لا تطبق هذه الاتفاقية على: -
   أ. القبض أو توقيف أي شخص بقصد تسليمه،
   ب. تنفيذ أحكام جنائية لدى الطرف المطلوب إليه وقعت لدى الطرف الطالب باستثناء المدى الذي يسمح به قانون الطرف المطلوب إليه،
   ج. نقل الأشخاص الموقوفين لتنفيذ محكومياتهم، و
   د. نقل الإجراءات في مسائل جنائية.
2. لا تخول هذه الاتفاقية أي طرف الحق في القيام بممارسة اختصاص وأداء مهام في أراضي الطرف الآخر تكون مختصة بها حصرا سلطات ذلك الطرف الاخر وفقا لقانونه الوطني.

## المادة 6
## مساعدة أخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية على أي التزامات قائمة للطرفين سواء أكان ذلك بموجب اتفاقيات أخرى، ترتيبات، أو غير ذلك، ولا تمنع الطرفين من تقديم المساعدة إلى بعضهما البعض بموجب اتفاقيات أخرى، ترتيبات أو غير ذلك.

## المادة 7
## السلطة المركزية

1. تقوم السلطات المركزية لدى الطرفين بالتقرير في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفقا لهذه الاتفاقية.
2. السلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل ولجمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية هو مكتب النائب العام الفيدرالي.
3. يجوز لأي طرف تغيير سلطته المركزية، وفي هذه الحالة عليه إخطار الطرف الآخر بذلك.
4. لغرض هذه الاتفاقية يجب أن ترسل طلبات المساعدة وتكون الاتصالات عبر القنوات الدبلوماسية.
5. يجوز للسلطتين المركزيتين التواصل مع بعضهما البعض مباشرة فى الحالات العاجلة.

## المادة 8
## الطلبات

1. تكون طلبات المساعدة رسمية وتقدم خطيا. في الحالات العاجلة، يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه قبول الطلب عن طريق الفاكس أو البريد الالكتروني أو طرق التواصل المماثلة الاخرى، وفي هذه الحالة يجب أن تؤكد في خلال ثلاثين (30) يوما بطلب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تشتمل طلبات المساعدة على:-

أ. اسم السلطة المختصة التي تجري التحقيق أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بالطلب.
ب. الغرض من الطلب وطبيعة المساعدة المطلوبة،
ج. بيان بطبيعة المسألة الجنائية وحالتها الراهنة وبيان بعرض موجز للوقائع ذات الصلة والقانون بما في ذلك العقوبة القصوى للجريمة المتعلقة بالطلب،
د. بيان بالأدلة، المعلومات أو مساعدة أخرى مطلوبة،
ه. أسباب وتفاصيل أي إجراء خاص أو مطلب يود الطرف الطالب في إتباعه،
و. تحديد أي إطار زمني يراد تقيد الطلب به،
ز. أي متطلبات خاصة بالسرية وأسبابها، و
ح. معلومات أخرى أو تعهد يجوز أن يكون مطلوبا وفقا للقانون الوطني للطرف المطلوب إليه أو أنه قد يكون ضروريا للتنفيذ المناسب للطلب.

3. يجوز أن تتضمن طلبات المساعدة أيضا، - إلى المدى الضروري -، على المعلومات الآتية:
أ. هوية، جنسية ومكان الشخص أو الأشخاص موضوع التحقيق أو الإجراءات الجنائية.
ب. هوية ومكان أي شخص مطلوب الحصول على الأدلة منه،
ج. هوية ومكان الشخص المراد تبليغه وعلاقة ذلك الشخص بالإجراءات الجنائية، والطريقة المراد تبليغ الإجراء بها،
د. معلومات حول هوية ومكان وجود الشخص المراد تحديد مكانه،
ه. بيان بالطريقة المراد أخذ أي شهادة أو إفادة وتدوينها،
و. قائمة بالأسئلة التي ستطرح على الشاهد،
ز. بيان بالمستندات، المحاضر أو مواد خاصة بالأدلة المقدمة بالإضافة إلى بيان بالشخص المناسب للطلب إليه لتقديمها، وإلى المدى الذي لم ينص على غير ذلك، والشكل الذي يجب أن تقدم به وتوثيقها،
ح. بيان بما إذا كانت الأدلة أو الإفادة مطلوبة على اليمين أو أدلة مشفوعة بتأكيد قاطع أو بيانات مطلوبة،
ط. بيان بالممتلكات، الموجودات أو مادة تتعلق بالطلب، بما في ذلك مكانها، و
ي. أي أمر من محكمة يتعلق بالمساعدة المطلوبة وبيان يتعلق بنهائية ذلك الأمر.
4. تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية وتكون موقعة رسميا ومختومة بواسطة السلطات ذات الصلة.

## المادة 9
## معلومات إضافية

إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المضمنة في الطلب غير كافية للتقرير فيه، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب معلومات إضافية. على الطرف الطالب تقديم المعلومات الإضافية التي يعتبرها الطرف المطلوب إليه ضرورية للتمكن من الوفاء بالطلب.

## المادة 10
## رفض المساعدة

1. ترفض المساعدة إذا:
أ. تعلق الطلب بجريمة بموجب القانون العسكري فقط.
ب. تعلق الطلب بمقاضاة شخص عن جريمة أدين بشأنها نهائيا، برئ أو صدر عفو عنه أو قضى مدة العقوبة الموقعة عليه لدى الطرف المطلوب إليه.
ج. كانت هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب تقديم المساعدة قد قدم بغرض التحقيق، مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه، جنسه، ديانته،

جنسيته أو معتقداته السياسية، أو أن طلب المساعدة سيتضرر منه ذلك الشخص لأي من تلك الأسباب.

د. كان من شأن تقديم المساعدة الإضرار بسيادة أو أمن أو النظام العام أو مصالح جوهرية للطرف المطلوب إليه.

2. يجوز للطرف المطلوب إليه رفض المساعدة إذا: -

أ. تعلق الطلب بجريمة يعتبرها الطرف المطلوب إليه جريمة ذات طبيعة سياسية: لغرض هذه الاتفاقية لا يعتبر التالي جريمة ذات طبيعة سياسية:

1) بالنسبة للأمارات العربية المتحدة جريمة الاعتداء ضد رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو أي عضو من عائلتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلته.

2) بالنسبة لجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية جريمة ضد أي شخص.

3) جريمة يكون لكلا الطرفين التزام وفقا لمعاهدة دولية، متعددة الأطراف الغرض منها منع أو مكافحة فئة محددة من الجرائم، إما بتسليم الشخص المطلوب أو إحالة الدعوى دون تأخير غير ضروري إلى سلطاتهما المختصة لغرض المقاضاة.

4) القتل.

5) جرائم ضد القوانين المتعلقة بأفعال الإرهاب.

6) أي شروع، تحريض أو تآمر لارتكاب أي من الجرائم المبينة في البنود (1) إلى (5) من هذه المادة.

ب. كان الفعل أو الامتناع المدعى بهما لتشكيل جريمة تتعلق بالطلب، لا يشكلان جريمة إذا وقعا ضمن اختصاص الطرف المطلوب إليه.

ج. تعلق الطلب بجريمة، موضوع تحقيق أو إجراءات أو أن حكما نهائيا قد صدر بشأن تلك الجريمة، لدى الطرف المطلوب إليه بموجب اختصاصه.

د. كان تنفيذ الطلب يتعارض مع القانون الوطني للطرف المطلوب إليه.

3. لا يجوز رفض الطلب فقط بسبب سرية المصارف والمؤسسات المالية المماثلة أو أن الجريمة تعتبر متصلة بمسائل مالية.

4. قبل رفض الطلب، على الطرف المطلوب إليه اعتبار ما إذا كانت المساعدة ستمنح مراعاة لشروط معينة.

5. إذا قبل الطرف الطالب بالأحوال والشروط المطلوبة بموجب البند 4 من هذه المادة، فعليه التقيد بتلك الأحوال والشروط.

6. إذا رفض الطرف المطلوب إليه المساعدة، فعليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بأسباب الرفض.

## المادة 11
## تنفيذ الطلبات

1. ينفذ الطلب من غير إبطاء بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه وفقا لقانون ذلك الطرف، وإلى المدى الذي يسمح به ذلك القانون، وعلى النحو المطلوب بواسطة الطرف الطالب.

2. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بظروف تكون معلومة لدى الطرف المطلوب إليه، التي من شأنها احتمال تسبيب تأخير جدي في تنفيذ الطلب.
3. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تنفيذ الطلب إذا كان من شأن التنفيذ الفوري التعارض مع مسألة جنائية جارية لدى الطرف المطلوب إليه. يجوز كذلك للطرف المطلوب إليه تأجيل تسليم مستندات إذا كانت تلك المستندات لازمة لإجراءات مدنية في ذلك الطرف، في تلك الحالة على الطرف المطلوب إليه، ـ بناء على طلب ـ، موافاة الطرف الطالب بنسخ مصدقة عن مستندات.
4. قبل تأجيل تنفيذ الطلب، على الطرف المطلوب إليه اعتبار ما إذا كانت المساعدة يجوز أن تمنح مراعاة لشروط معينة.
5. إذا أجل الطرف المطلوب إليه المساعدة، فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب التأجيل – من غير إبطاء...

## المادة 12
## إعادة المواد للطرف المطلوب إليه

إذا طلب الطرف المطلوب إليه، فعلى الطرف الطالب إعادة المواد المقدمة بموجب هذه الاتفاقية إذا كان ليس هناك حاجة إليها للمسالة الجنائية المتعلقة بالطلب.

## المادة 13
## السرية وقيود الاستخدام

1. على الطرف المطلوب إليه الحفاظ على سرية طلب المساعدة ومحتوياته والمستندات الداعمة، وأي إجراء اتخذ بموجبه. إذا كان تنفيذ الطلب غير ممكن دون إخلال بالسرية، فعلى الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك قبل تنفيذ الطلب، وعلى الطرف الطالب أن يفيد ما إذا كان يرغب في تنفيذ الطلب بالرغم ذلك.
2. على الطرف الطالب الحفاظ على سرية المعلومات والأدلة المقدمة من الطرف المطلوب إليه باستثناء إلى المدى الذي تكون فيه هناك حاجة إلى الأدلة والمعلومات في مسائل جنائية تتعلق بالطلب وغير ذلك بما يفوضه الطرف المطلوب إليه.
3. على الطرف المطلوب إليه أن يضمن حفظ المعلومات أو الأدلة ضد الفقدان، الاستخدام غير المسموح به، التعديل، الكشف أو سوء الاستخدام.
4. على الطرف الطالب تقديم ضمانات بعدم استخدام المعلومات أو الأدلة المتحصلة، أو أي شيء ناشئ عنها لأي أغراض غير تلك المبينة في الطلب دون موافقة مسبقة من الطرف المطلوب إليه.

## المادة 14
## تبليغ المستندات

1. على الطرف المطلوب إليه، إلى المدى الذي يسمح به قانونه، تنفيذ طلبات تبليغ المستندات فيما يتعلق بمسألة جنائية.

2. يقدم إلى الطرف المطلوب إليه طلب تبليغ بحضور شخص كشاهد لدى الطرف الطالب بوقت مناسب قبل الموعد المحدد للحضور.
3. على الطرف المطلوب إليه أن يقدم للطرف الطالب ما يثبت تبليغ المستندات. إذا تعذر تنفيذ التبليغ، فيجب إخطار الطرف الطالب بالأسباب.
4. لا يتعرض الشخص الذي لم يتمكن من التقيد بطلب التبليغ لأي عقوبة أو إجراء قسري وفقا لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

## المادة 15
## أخذ الأدلة أو الإفادة من الاشخاص

1. على الطرف المطلوب إليه، إلى المدى الذي يسمح به قانونه، وبناء على طلب، أخذ الشهادة، أو غير ذلك الحصول على إفادة أشخاص أو الطلب إليهم تقديم مواد أدلة لنقلها إلى الطرف الطالب.
2. على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى الذي يسمح به قانونه السماح، بحضور الأشخاص كما هو محدد في الطلب خلال تنفيذه وكذلك يجوز لأولئك الأشخاص وممثليهم القانونيين إستجواب الشخص الذي تؤخذ شهادته أو أدلته وفي حالة عدم السماح بالاستجواب مباشرة يسمح، لأولئك الأشخاص بتقديم أسئلة خطية.
3. يجوز للشخص المطلوب أخذ الأدلة منه لدى الطرف المطلوب إليه وفقا لطلب بموجب هذه المادة رفض تقديم أدلة إذا نص قانون الطرف المطلوب إليه على ذلك أو الطرف الطالب.
4. إذا أدعى أي شخص لدى الطرف المطلوب إليه، بحق أو التزام يخوله رفض تقديم أدلة بموجب قانون الطرف الطالب، فعلى الطرف الطالب - بناء على طلب -، تقديم شهادة إلى الطرف المطلوب إليه بوجود ذلك الحق، وفي حالة غياب أدلة تفيد العكس، تعد الشهادة دليلا كافيا على ما تضمنته.
5. لأغراض هذه المادة، يشمل أخذ الأدلة تقديم مستندات أو مواد أخرى.

## المادة 16
## إجراء ترتيبات للأشخاص الموقوفين لتقديم الأدلة أو المساعدة

1. يجوز نقل مؤقت الشخص الموقوف لدى الطرف المطلوب إليه، بناء على طلب الطرف الطالب إلى ذلك الطرف لتقديم الأدلة أو المساعدة في الإجراءات الجنائية لدى ذلك الطرف.
2. على الطرف المطلوب إليه نقل الشخص الموقوف إلى الطرف الطالب فقط إذا:
   أ. وافق الشخص على النقل بإرادته.
   ب. وافق الطرف الطالب بالتقيد بأي شروط حددها الطرف المطلوب إليه تتعلق بتوقيف أو سلامة الشخص الذي سينقل.
3. إذا أخطر الطرف المطلوب إليه الطرف الطالب أن الشخص المنقول لم يعد مطلوبا، يجب أن يتم الإفراج عن ذلك الشخص ويعامل كشخص موجود لدى الطرف الطالب بموجب طلب يلتمس حضور ذلك الشخص.

4. على الطرف الطالب إعادة الشخص المنقول موقوفا إلى الطرف المطلوب إليه خلال ثلاثون (30) يوما، من تاريخ وجود الشخص لدى الطرف الطالب، أو لأي مدة أخرى يجوز أن يتفق عليها الطرفان.
5. تسقط عن الشخص الموقوف المنقول أي مدة قضاها موقوفا لدى الطرف الطالب من العقوبة الموقعة عليه لدى الطرف المطلوب إليه.
6. لا يتعرض الشخص الموقوف الذي لا يوافق على تقديم أدلة أو مساعدة في إجراءات جنائية لدى الطرف الطالب لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك بموجب قانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

## المادة 17
## وجود أشخاص آخرين لتقديم أدلة أو مساعدة

1. يجوز للطرف الطالب طلب مساعدة الطرف المطلوب إليه في دعوة شخص، غير الشخص الذي تنطبق عليه المادة 16 من هذه الاتفاقية في تقديم، أدلة أو مساعدة لدى الطرف الطالب. يتعهد الطرف الطالب بالقيام بترتيبات مقنعة لسلامة ذلك الشخص.
2. على الطرف المطلوب إليه دعوة الشخص وإخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بإجابة ذلك الشخص. إذا وافق الشخص فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسهيل الطلب.
3. لا يتعرض الشخص الذي لا يوافق على إعطاء أدلة أو مساعدة لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك وفقا لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

## المادة 18
## المؤتمرات المتلفزة

لغرض هذه الاتفاقية، يجوز للطرفين الموافقة على استخدام الفيديو المباشر أو الربط التلفزيوني أو حلقات الاتصال أو وسائل اتصال مناسبة أخرى وفقا لقوانين وإجراءات الطرفين إذا كان من شأن ذلك تحقيق مصلحة العدالة.

## المادة 19
## النقل بالعبور للأشخاص الموقوفين

1. يجوز لطرف، بموجب قوانينه الوطنية، السماح بالنقل بالعبور عبر أراضيه للشخص الموقوف المطلوب حضوره بواسطة الطرف الآخر الذي يطلب عبورا متعلقا بطلب المساعدة القانونية المتبادلة.
2. للطرف الذي يتم النقل بالعبور خلاله، مع مراعاة قوانينه الوطنية السلطة والالتزام باتخاذ جميع الترتيبات للإبقاء على الشخص موقوفا خلال النقل بالعبور.

## المادة 20
## مبدأ تخصيص التسليم

1. مراعاة للبند 2 من هذه المادة، عندما يكون شخص في أراضي الطرف الطالب وفقا لطلب يقدم بموجب المادتين 15 و17 من هذه الاتفاقية:
   أ. لا يوقف الشخص، يقاضى أو تقيد حريته الشخصية لدى الطرف الطالب عن أي جريمة سابقة لمغادرته/ مغادرتها الطرف المطلوب إليه،
   ب. لا يخضع الشخص لإجراءات مدنية إذا لم يكن سيخضع لها لو كان هو / هي موجودا / موجودة لدى الطرف الطالب.
   ج. لا يلزم الشخص، دون موافقته / موافقتها، لتقديم أدلة في أي إجراءات جنائية أو يساعد في أي تحقيق جنائي غير المسألة الجنائية المتعلق بها الطلب.
2. يتوقف تطبيق البند 1 إذا كان ذلك الشخص، حرا، ولم يغادر أراضي الطرف الطالب خلال ثلاثون (30) يوما بعد أن يخطر رسميا أن وجوده / وجودها غير لازم، أو غادر/غادرت ثم عاد/عادت.
3. لا يكون الشخص الذي يوافق على إعطاء أدلة بموجب المادة 15 أو 17 من هذه الاتفاقية عرضة لمقاضاة تقوم على إفادته / إفادتها، باستثناء شهادة الزور أو انتهاك حرمة المحكمة.

## المادة 21
## تقديم المستندات المتاحة علانية والمحاضر الأخرى

1. على الطرف المطلوب إليه، وبناء على طلب، – تزويد الطرف الطالب بنسخ عن المستندات أو المحاضر المتاحة علانية.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه، بناء على طلب، ومراعاة لقانونه الوطني تقديم نسخ إلى الطرف الطالب، عن أي مستندات أو محاضر في حيازة مصالح حكومية ووكالات غير متاحة علانية.

## المادة 22
## التفتيش والضبط

1. على الطرف المطلوب إليه، الى المدى الذي يسمح به قانونه الوطني تنفيذ الطلبات المقدمة بشأن مسألة جنائية لدى الطرف الطالب للتفتيش والضبط.
2. على السلطة ذات الصلة لدى الطرف المطلوب إليه التي قامت بتنفيذ طلب التفتيش والضبط تقديم تلك المعلومات على الشكل الذي يجوز أن يكون مطلوبا بواسطة الطرف الطالب.

3. على الطرف المطلوب إليه تقديم تلك المعلومات كما يجوز أن يطلبها الطرف الطالب المتعلقة بنتيجة أي تفتيش، مكان وظروف الضبط والحفظ اللاحق للمادة المضبوطة.
4. على الطرف الطالب مراعاة أي شروط مطلوبة بواسطة الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بأي مادة مضبوطة سلمت إلى الطرف الطالب.

## المادة 23
## إعادة الأموال العامة المختلسة

1. إذا ضبط الطرف المطلوب إليه أو صادر موجودات، تشكل أموالا عامة، سواء أكانت قد غسلت أم لا، اختلست من الطرف الطالب، فعلى الطرف المطلوب إليه إعادة الموجودات المضبوطة أو المصادرة الى الطرف الطالب، مع خصم أية تكاليف معقولة تحققت.
2. يجب ان تتم الاعادة بمجرد صدور حكم نهائي لدى الطرف الطالب.

## المادة 24
## عائدات وأدوات الجريمة

1. على الطرف المطلوب إليه، بناء على طلب، السعي للتحقق ما إذا كانت أي عائدات جريمة و/أو أدواتها موجودة ضمن اختصاصه وإخطار الطرف الطالب بنتائج تحرياته. عند تقديمه للطلب، على الطرف الطالب إخطار الطرف المطلوب إليه بالأسس التي بنى عليها اعتقاده أن عائدات و / أو أدوات الجريمة يجوز أن تكون موجودة ضمن اختصاصه.
2. أنه وبموجب البند 1 من هذه المادة، إذا وجدت عائدات و / أو أدوات جريمة مشتبه بها فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ الإجراءات التي يسمح بها قانونه لمنع أي تعامل أو نقل أو التصرف، في العائدات المشتبه بها و/ أو أدوات الجريمة انتظارا للفصل النهائي فيما يتعلق بتلك العائدات و / أو أدوات الجريمة بواسطة محكمة لدى الطرف الطالب.
3. على الطرف المطلوب إليه، وإلى المدى الذي يسمح به قانونه، تنفيذ الأمر النهائي بتجريد أو مصادرة عائدات و / أو أدوات الجريمة الصادر من محكمة لدى الطرف الطالب.
4. في تطبيق هذه المادة، يجب مراعاة حقوق الغير حسني النية بموجب قانون الطرف المطلوب إليه. في حالة وجود ادعاء من الغير، فعلى الطرف المطلوب إليه تمثيل مصالح الطرف الطالب في السعي للاحتفاظ بعائدات و/ أو أدوات الجريمة إلى حين صدور قرار نهائي بشأن ذلك من محكمة مختصة لدى الطرف الطالب.
5. على الطرف المطلوب إليه إعادة عائدات و /أو أدوات الجريمة المشار إليها في البند 3 من هذه المادة، و أو قيمة العائدات و / أو الأدوات إلى الطرف الطالب، إلى المدى الذي تسمح به قوانينه الوطنية ووفقا للشروط التي يراها مناسبة.

## المادة 25
## تصديق وتوثيق المستندات

1. مراعاة للبند 2، لا يتطلب طلب المساعدة والمستندات الداعمة والمستندات المقدمة استجابة للطلب، أي شكل من أشكال التصديق أو التوثيق.
2. في حالة خاصة إذا طلب الطرف المطلوب إليه أو الطالب توثيق المستندات، فيجب توثيق المستندات حسب الأصول بواسطة السلطات ذات الصلة.

## المادة 26
## التمثيل والنفقات

1. ما لم ينص على غير ذلك في هذه الاتفاقية، على الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية لتمثيل الطرف الطالب في جميع الإجراءات الناشئة عن طلب المساعدة وغير ذلك تمثيل مصالح الطرف الطالب.
2. يتحمل الطرف المطلوب إليه تكلفة تنفيذ طلب المساعدة على أن يتحمل الطرف الطالب:
    1. نفقات سفر وإقامة وإعاشة وأي بدلات أخرى للشخص الذي يقدم مساعدة وفقا لطلب بموجب المادة 15 أو 17 من هذه الاتفاقية،
    2. مصاريف ونفقات الخبراء وترجمة المستندات.
3. في حالة إذ ما تبين أن الطلب يستلزم نفقات ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان لتقرير الشروط والأحوال التي تقدم المساعدة في ضوئها.

## المادة 27
## تسوية المنازعات

تحل أي منازعة تنشأ عن تفسير، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية بالقنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إلى اتفاق بشأنها.

## المادة 28
## التصديق، النفاذ، التعديل والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق.
2. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) من تاريخ استلام آخر مذكرة دبلوماسية يخطر بها الطرفان بعضهما البعض بالتصديق على الاتفاقية.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين، وتطبق أحكام هذه المادة على ذلك.
4. يجوز تقديم طلبات وفقا لهذه الاتفاقية على جرائم ارتكبت سابق لنفاذها.
5. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية عن طريق إخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر من تاريخ تقديم الإخطار. ومع ذلك، تظل الإجراءات التي بدأت قبل الإخطار خاضعة لهذه الاتفاقية حتى الانتهاء منها.

**إشهادا** بذلك، فإن الموقعين، أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين، وقعا هذه الاتفاقية.

**حررت في أبوظبي هذا اليوم 21 من شهر سبتمبر سنة 2022 من نسختين متطابقتين باللغات العربية والإنجليزية، ولكل النصوص حجية متساوية.**

عن/
الإمارات العربية المتحدة

عبدالله سلطان النعيمي
وزير العدل

عن/
جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

معالي السيد ألمنتي اغدو وندیمو
وزير الدولة للعدل

# Agreement
# on
# Mutual Legal Assistance in Criminal Matters
# between
# The United Arab Emirates
# and
# The Federal Democratic Republic of Ethiopia

The United Arab Emirates and the Federal Democratic Republic of Ethiopia hereinafter referred to as "The Parties".

**Guided** by the friendly relations between the Parties,

**Desiring** to strengthen the close cooperation between the Parties and recognizing the need to facilitate the widest measure of Mutual Legal Assistance in Criminal Matters by improving the effectiveness of the competent authorities of the Parties in the investigation and prosecution of crimes and resulting proceedings,

**Pursuant** to the prevailing laws of the respective Parties,

***HAVE AGREED*** **as follows**:

## Article 1
## Objective

The objective of this Agreement is to establish cooperation in the fields of Mutual Legal Assistance in criminal matters between the Parties in accordance with the provisions of this Agreement.

## Article 2

## Obligation to Provide Mutual Legal Assistance

The Parties shall, in accordance with this Agreement upon request provide each other with the widest measure of mutual legal assistance in criminal matters.

## Article 3

## Scope of assistance

1. The Parties shall provide, in accordance with the provisions of this Agreement, mutual legal assistance to each other, in respect of the investigation, prosecution and proceedings related to criminal matters.
2. Assistance shall include:
   (a) taking the testimony or statements of persons;
   (b) providing originals or certified copies of relevant documents, records and articles of evidence, including financial documents and records, criminal records of a person;
   (c) locating and identifying persons or items;
   (d) serving of documents;
   (e) invite a person for testimony or to assist in investigation;
   (f) transferring persons in custody for testimony or to assist in investigation;
   (g) executing requests for searches and seizures;
   (h) measures to locate, restrain and forfeit the proceeds of crime;
   (i) executing pecuniary sentences, restitution and compensatory orders; and
   (j) any other form of cooperation in so far as it is not contrary to the national laws of the Requested Party within the scope of this Agreement.
3. This Agreement is solely for the purpose of mutual legal assistance between the Parties and the provisions thereof shall not give rise on the part of a private party to obtain evidence.

4. This Agreement shall apply to requests made pursuant to it whether or not the offence in question was committed prior to this Agreement entering into force.

## Article 4
## Exchange of information

The Parties may exchange information concerning the laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the implementation of this Agreement.

## Article 5
## Non-Application

1. This Agreement shall not apply to:
   a. the arrest or detention of any person with a view to the extradition of that person;
   b. the enforcement in the Requested Party of criminal judgments imposed in the Requesting Party except to the extent permitted by the law of the Requested Party;
   c. the transfer of persons in custody to serve sentences; and
   d. the transfer of proceedings in criminal matters.
2. Nothing in this Agreement entitles any Party to undertake in the territory of the other Party the exercise of jurisdiction and performance of functions that are reserved exclusively for the authorities of that other Party by its national law.

## Article 6
## Other assistance

This Agreement shall not affect any existing obligations between the Parties, whether pursuant to other agreements, arrangements, or otherwise, nor prevent the Parties from providing assistance to each other pursuant to other agreements, arrangement, or otherwise.

## Article 7
## Central Authority

1. The Central Authorities of the Parties shall process requests for mutual legal assistance pursuant to this Agreement.

2. The Central Authority for the United Arab Emirates shall be the Ministry of Justice and for the Federal Democratic Republic of Ethiopia shall be the Office of the Federal Attorney General.
3. Either Party may change its Central Authority in which case, it shall notify the other Party of the change.
4. Requests for assistance and communications shall be addressed through diplomatic channels, for the purpose of this Agreement.
5. The Central Authorities may communicate with each other directly in urgent matters.

## Article 8
## Requests

1. Requests for assistance shall be formally made in writing. In urgent circumstances, the Central Authority of the Requested Party may accept the request by facsimile or e-mail or other similar type of communication, in this case it shall be confirmed within thirty (30) days by a formal request through diplomatic channels.
2. Requests for assistance shall include:
   a. the name of the competent authority conducting the investigation or criminal proceedings to which the request relates;
   b. the purpose of the request and the nature of the assistance sought;
   c. a description of the nature of the criminal matter and its current status, and a statement setting out a summary of the relevant facts and law, including the maximum penalty for the offence to which the request relates;
   d. a description of the evidence, information or other assistance sought;
   e. the reasons for and details of any particular procedure or requirement that the Requesting Party wishes to be followed;
   f. specification of any time limit within which compliance with the request is desired;
   g. any special requirements for confidentiality and the reasons for it, and
   h. such other information or undertaking as may be required under the national law of the Requested Party or which is otherwise necessary for the proper execution of the request.
3. Requests for assistance may also, to the extent necessary, contain the following information:

a. the identity, nationality and location of the person or persons who are the subject of the investigation or criminal proceedings;
b. the identity and location of any person from whom evidence is sought;
c. the identity and location of a person to be served, that person's relationship to the criminal proceedings, and the manner in which service is to be made;
d. information on the identity and whereabouts of a person to be located;
e. a description of the manner in which any testimony or statement is to be taken and recorded;
f. a list of questions to be asked of a witness;
g. a description of the documents, records or items of evidence to be produced as well as a description of the appropriate person to be asked to produce them and, to the extent not otherwise provided for, the form in which they should be produced and authenticated;
h. a statement as to whether sworn or affirmed evidence or statements are required;
i. a description of the property, asset or article to which the request relates; including its location; and
j. any court order relating to the assistance requested and a statement relating to the finality of that order.

4. All requests and supporting documents shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or English language and shall be officially signed and sealed by the relevant authorities.

## Article 9
## Additional information

If the Requested Party considers that the information contained in the request is not sufficient to enable the request to be dealt with, the Requested Party may request additional information. The Requesting Party shall supply such additional information as the Requested Party considers necessary to enable the request to be fulfilled.

## Article 10

## Refusal of assistance

1. Assistance shall be refused if:
   a. the request relates to an offence only under military law;
   b. the request relates to the prosecution of a person for an offence in respect of which the person has been finally convicted, acquitted, pardoned or has served the sentence imposed in the Requested Party;
   c. there are substantial grounds for believing that the request for assistance has been made for the purpose of investigating, prosecuting or punishing a person on account of that person's race, sex, religion, nationality or political opinions, or, that the request for assistance will result in that person being prejudiced for any of those reasons;
   d. the provision of the assistance would impair the sovereignty, security, public order or essential interests of the Requested Party.
2. The Requested Party may refuse assistance if:
   a. the request relates to an offence that is regarded by the Requested Party as an offence of a political nature;

For the purpose of this Agreement, the following shall be deemed not to be an offence of a political nature:

1) for the United Arab Emirates: assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Government or any Member of their families, or any Member of the Supreme Council or any member of his family;

2) for the Federal Democratic Republic of Ethiopia: an offence against any person.

3) an offence for which both Parties have the obligation pursuant to a multilateral international convention, the purpose of which is to prevent or repress a specific category of offences, to either extradite the person sought or submit the case without undue delay to their competent authorities for the purpose of prosecution;

4) murder;

5) offences against laws relating to terrorist acts; and

6) any attempt, abetment or conspiracy to commit any of the offences referred to in sub-paragraphs (1) to (5) of this Article.

b. the act or omission alleged to constitute the offence to which the request relates, would not, if they had taken place within the jurisdiction of the Requested Party, have constituted an offence;
c. the request relates to an offence, which is subject to investigation or proceeding, or a final judgment has been rendered in respect of that offence, in the requested Party under its own jurisdiction;
d. the execution of the request would be contrary to the national law of the Requested Party.

3. Assistance may not be refused solely on the ground of secrecy of banks and similar financial institutions or that the offence is also considered to involve fiscal matters.
4. Before refusing a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.
5. If the Requesting Party accepts assistance subject to the terms and conditions required under paragraph 4 of this Article, it shall comply with such terms and conditions.
6. If the Requested Party refuses assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of refusal.

**Article 11**

**Execution of requests**

1. Requests for assistance shall be executed promptly by the competent authorities of the Requested Party in accordance with the law of that Party and, to the extent that law permits, in the manner requested by the Requesting Party.
2. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of circumstances, when they become known to the Requested Party, which are likely to cause a significant delay in the execution of the request.
3. The Requested Party may postpone the execution of the request if its immediate execution would interfere with any ongoing criminal matters in the Requested Party. The Requested Party may also postpone the delivery of documents if such documents are required for civil proceedings in that Party, in which case the Requested Party shall, upon request, provide certified copies of documents.
4. Before postponing the execution of a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

5. If the Requested Party postpones assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of postponement.

## Article 12
## Return of materials to the requested party

When required by the Requested Party, the Requesting Party shall return materials provided under this Agreement when it is no longer needed for the criminal matter to which the request relates.

## Article 13
## Confidentiality and limitation on use

1. The Requested Party shall keep confidential a request for assistance, the contents of the request and its supporting documents, and any action taken pursuant to the request. If the request cannot be executed without breaching confidentiality, the Requested Party shall so inform the Requesting Party before executing the request, and the Requesting Party shall advise whether it nevertheless wishes the request to be executed.
2. The Requesting Party shall keep confidential the information and evidence provided by the Requested Party, except to the extent that the evidence and information is needed for the criminal matters to which the request relates and where otherwise authorized by the Requested Party.
3. The Requesting Party shall ensure that the information or evidence is protected against loss, unauthorized access, modification, disclosure or misuse.
4. The Requesting Party shall provide assurances that it will not use the information or evidence obtained, or anything derived therefrom, for purposes other than those stated in a request without the prior consent of the Requested Party.

## Article 14
## Service of documents

1. The Requested Party shall, to the extent its law permits, carry out requests for the service of documents in respect of a criminal matter.
2. A request for service of summons requiring the appearance of a person as a witness in the Requesting Party shall be made to the Requested Party within a reasonable time before the scheduled appearance.

3. The Requested Party shall forward to the Requesting Party proof of service of the documents. If service cannot be effected, the Requesting Party shall be so informed and advised of the reasons.
4. A person who fails to comply with any process served on him or her shall not thereby be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

## Article 15

## Taking of evidence or statements from persons

1. The Requested Party shall, to the extent its law permits and upon request, take testimony, or otherwise obtain statements of persons or require them to produce items of evidence for transmission to the Requesting Party.
2. The Requested Party shall, to the extent its law permits, allow the presence of such persons as are specified in the request during the execution of request, and may also allow such persons and their legal representatives to question the person whose testimony or evidence is being taken. In the event that such direct questioning is not permitted, such persons shall be allowed to submit written questions.
3. A person from whom evidence is to be taken in the Requested Party- pursuant to a request under this Article may decline to give evidence where the law of the Requested Party or that of the Requesting Party so provides.
4. If any person in the Requested Party- claims that there is a right or obligation to decline to give evidence under the law of the Requesting Party, the Requesting Party shall, upon request, provide a certificate to the Requested Party as to the existence of that right. In the absence of evidence to the contrary, the certificate shall be sufficient evidence of the matters stated in it.
5. For the purposes of this Article, the taking of evidence includes the production of documents or other material.

## Article 16

**Making arrangements for persons in custody to give evidence or assistance**

1. A person in custody in the Requested Party may, at the request of the Requesting party, be temporarily transferred to that Party to give evidence or to assist in criminal proceedings in that Party.
2. The Requested Party shall transfer a person in custody to the Requesting Party only if:
   a. the person freely consents to the transfer; and
   b. the Requesting Party agrees to comply with any conditions specified by the Requested Party relating to the custody or security of the person to be transferred.
3. Where the Requested Party advises the Requesting Party that the transferred person is no longer required to be held in custody, that person shall be released and be treated as a person present in the Requesting Party pursuant to a request seeking that person's attendance.
4. The Requesting Party shall return the person transferred in custody to the Requested Party within thirty (30) days, from the date of the said person's presence in the Requesting Party, or any other period of time as may be agreed on by the Parties.
5. A person in custody who is transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the Requested Party for the time spent in custody in the Requesting Party.
6. A person in custody who does not consent to give evidence or to assist in criminal proceedings in the Requesting Party shall not by reason thereof, be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

## Article 17

**Availability of other persons to give evidence or assistance**

1. The Requesting Party may request the assistance of the Requested Party in inviting a person, not being a person to whom Article 16 of this Agreement applies, to give evidence or provide assistance in the Requesting Party. The Requesting Party shall undertake to make satisfactory arrangements for the safety of such person.

2. The Requested Party shall invite the person and promptly inform the Requesting Party of the person's response. If the person consents, the Requested Party shall take all necessary steps to facilitate the request.
3. A person who does not consent to give evidence or to provide assistance under this Article shall not by reason thereof be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

**Article 18**

**Video conference**

For the purpose of this Agreement, the Parties may agree for the use of live video or all live television links or other appropriate communication facilities in accordance with the laws and procedures of both Parties if it is expedient and in the interests of justice.

**Article 19**

**Transit of persons in custody**

1. A Party may, subject to its national laws, authorize the transit through its territory of a person in custody whose appearance has been requested by the other Party requesting for transit related to mutual legal assistance request.
2. The Party where the transit takes place shall, subject to its national laws, have the authority and obligation to make the necessary arrangements for keeping the person in custody during transit.

**Article 20**

**Rule of speciality**

1. Subject to paragraph 2 of this article, where a person is in the Requesting Party pursuant to a request made under Articles 15 and 17 of this Agreement:
   a. the person shall not be detained, prosecuted or restricted in his personal liberty in the Requesting Party for any criminal offence which preceded his or her departure from the Requested Party;
   b. the person shall not be subject to civil proceedings to which the person could not be subjected if he or she were not in the Requesting Party; and

c. the person shall not, without his or her consent, be required to give evidence in any criminal proceedings or to assist in any criminal investigation other than the criminal matter to which the request relates.

2. Paragraph 1 of this Article ceases to apply if that person, being free to leave, has not left the Requesting Party within a period of thirty (30) days after he or she has been officially notified that his or her presence is no longer required or, having left, has returned.
3. A person who consents to give evidence pursuant to Articles 15 or 17 of this Agreement shall not be subject to prosecution based on his or her testimony, except for perjury or contempt of court.

## Article 21
## Provision of publicly available documents and other records

1. The Requested Party shall, upon request, provide the Requesting party with copies of publicly available documents or records.
2. The Requested Party may, upon request, subject to its national law, provide the Requesting Party with copies of any documents or records in the possession of government departments and agencies that are not publicly available.

## Article 22
## Search and seizure

1. The Requested Party shall, to the extent its national law permits, carry out requests made in respect of a criminal matter in the Requesting Party for the search and seizure.
2. The relevant authority of the Requested Party that had executed a request for search and seizure shall provide such information in the form as may be required by the Requesting Party.
3. The Requested Party shall provide such information as may be required by the Requesting Party concerning the result of any search, the place and circumtances of seizure and the subsequent custody of the material seized.
4. The Requesting Party shall observe any conditions required by the Requested Party in relation to any seized material which is delivered to the Requesting Party.

## Article 23
## Return of Embezzled Public Funds

1. When the Requested Party seizes or confiscates assets that constitute public funds, whether or not these have been laundered, and which have been embezzled from the Requesting Party, the Requested Party shall return the seized or confiscated assets, less any reasonable costs or realization, to the Requesting Party.
2. The return shall occur once a final judgment has been given in the Requesting Party.

## Article 24
## Proceeds and instrumentalities of crimes

1. The Requested Party shall, upon request, endeavor to ascertain whether any proceeds and/or instrumentalities of crimes are located within its jurisdiction and shall notify the Requesting Party of the results of its inquiries. In making the request, the Requesting Party shall notify the Requested Party of the basis of its belief that such proceeds and/or instrumentalities of crimes may be located in the latter's jurisdiction.
2. Where, pursuant to paragraph 1 of this Article, suspected proceeds and/or instrumentalities of crimes are found, the Requested Party shall take such measures as are permitted by its law to prevent any dealing in, transfer or disposal of, those suspected proceeds and/or instrumentalities of crimes, pending a final determination in respect of those proceeds by a court of the Requesting Party.
3. The Requested Party shall, to the extent its law permits, give effect to a final order forfeiting or confiscating the proceeds and/or instrumentalities of crimes made by a court of the Requesting Party.
4. In the application of this Article, the rights of bona fide third party shall be respected under the law of the Requested Party. Where there is a claim from a third party, the Requested Party shall represent the interests of the Requesting Party in seeking to retain the proceeds and/or instrumentalities of crimes until a final determination by a competent court in the Requesting Party.

5. The Requested Party shall return the proceeds and/or instrumentalities of crimes referred to in paragraph 3 of this Article, or the value of the proceeds and/or instrumentalities, to the Requesting Party, to the extent permitted by its national laws and upon such terms as it deems appropriate.

**Article 25**

**Certification and authentication of documents**

1. Subject to paragraph 2, a request for assistance, the documents in support thereof, and documents furnished in response to a request, shall not require any form of certification or authentication.
2. Where, in a particular case, the Requested or Requesting Party requests that documents be authenticated, the documents shall be duly authenticated by the relevant authorities.

**Article 26**

**Representation and expenses**

1. Unless otherwise provided in this Agreement, the Requested Party shall make all necessary arrangements for the representation of the Requesting Party in all proceedings arising out of a request for assistance and shall otherwise represent the interests of the Requesting Party.
2. The Requested Party shall meet the cost of fulfilling the request for assistance except that the Requesting Party shall bear:
   a. the travel and accommodation expenses and any other allowances of a person who provides assistance pursuant to a request under Article 15 or 17 of this Agreement;
   b. fees and expenses of experts and the translation of documents.
3. If it becomes apparent that the execution of the request requires expenses of an extraordinary nature, the Parties shall consult to determine the terms and conditions under which the assistance can be provided.

**Article 27**

**Settlement of disputes**

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Agreement shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach agreement.

## Article 28

## Ratification, entry into force, amendment and termination

1. This Agreement is subject to ratification.
2. This Agreement shall enter into force on the 30th day after the date of receipt of the last diplomatic note by which the Parties inform each other of the ratification of the Agreement.

3. This Agreement may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.
4. Requests made under this Agreement can apply to offences committed prior to its entry into force.
5. Either Party may terminate this Agreement by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before notification shall continue to be governed by this Agreement until conclusion therein.

**IN WITNESS WHEREOF,** the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

**Done** at Abu Dhabi this day 21st month of September, 2022, in duplicate, each in the Arabic and English languages, all texts being equally authentic

**For**
**The United Arab Emirates**

**Abdulla Sultan Al-Nuaimi**
**Minister of Justice**

**For**
**The Federal Democratic Republic of Ethiopia**

**H.E Mr. Alemante Agidew Wondimeneh**
**State Minister of Justice**